



دليل الأهداف التي تحتل رأس سلم الأولويات في مقاطعة الشركات وممارسة الضغط عليها لدى حركة مقاطعة إسرائيل (BDS)

6 ديسمبر/كانون الأول 2024

تؤمن اللجنة الوطنية الفلسطينية لمقاطعة إسرائيل (BNC)، التي تُعدّ أكبر ائتلاف في المجتمع الفلسطيني وتتولى قيادة [الحركة العالمية لمقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها \(BDS\)](#)، إيماناً راسخاً بأن إنهاء تواطؤ الدول والشركات والمؤسسات في الإبادة الجماعية التي ما انفكت إسرائيل تقتربها بحق 2.3 مليون فلسطيني في قطاع غزة و**[تُنقل على الهواء في بث حي ومباشر](#)**، يمثل أنجع أشكال التضامن مع مسيرة الكفاح التي يخوضها الفلسطينيون في سبيل وضع حد للإبادة الجماعية وتفكيك النظام الإسرائيلي القائم منذ 76 سنة على الاستعمار الاستيطاني والأبارتهايد.

ويُعدّ جميع الشركات الضالعة في اقتراف الجرائم الدولية المرتبطة بالنظام الإسرائيلي الذي يركز على الاحتلال غير القانوني والعزل العنصري والأبارتهايد – **داخل الأرض الفلسطينية المحتلة منذ سنة 1967 أو خارجها** – متواطئة ويجب إخضاعها للمساءلة على تواطئها. وتجدر **[هنا معايير تواطؤ الشركات](#)** الصادرة عن حركة مقاطعة إسرائيل (BDS). ويشمل التواطؤ المباشر تقديم الدعم العسكري واللوجستي والاستخباراتي والمالي ودعم البنية التحتية. وقد تواجه هذه الشركات ومجالس إدارتها ومديروها التنفيذيون كذلك، **[المسؤولية الجنائية](#)** بسبب هذا **[التواطؤ](#)**.

في 21 نوفمبر/تشرين الثاني 2024، أصدرت المحكمة الجنائية الدولية **[مذكرتي اعتقال](#)** طال أمدهما بحق رئيس الوزراء الإسرائيلي الحالي بنيامين نتنياهو ووزير الحرب السابق في الحكومة الإسرائيلية يوآف غالانت على خلفية جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي تُقترب في غزة. وفي يوليو/تموز 2024، **[قضت](#)** محكمة العدل الدولية بأن الاحتلال الإسرائيلي في غزة والضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، غير قانوني بكامله وأنه يخلّ بالحظر المفروض على الأبارتهايد.

حملات المقاطعة الموجهة مقابل حملات المقاطعة غير الموجهة

يشعر ذوو الضمائر في شتى أرجاء العالم بالانكسار والغضب، وأحياناً بالعجز الذي له ما يبرره إزاء **[الإبادة الجماعية](#)** التي تقتربها إسرائيل في غزة، والتي يتكفل الغرب الاستعماري، بقيادة الولايات المتحدة، بتسليحها وتمويلها وحمايتها من المساءلة. ويجد الكثيرون أنفسهم مضطرين إلى مقاطعة جميع منتجات الشركات

المرتبطة بإسرائيل بأي شكل من الأشكال وخدماتها. ويتمحور السؤال حول كيفية الارتقاء بفعالية المقاطعة وتأثيرها إلى أقصى حد في مساءلة الشركات عن تواطؤها في معاناة الفلسطينيين.

وتعتمد حركة مقاطعة إسرائيل (BDS) حملات **المقاطعة الموجهة** التي حققت نجاحًا تاريخيًا، والتي استلهمتها من حركة مناهضة نظام الأبارتهايد في جنوب أفريقيا وحركة الحقوق المدنية في الولايات المتحدة وحركات الكفاح التي ناهضت الاستعمار في الهند وإيرلندا وغيرهما في العالم.

من الناحية الإستراتيجية، علينا أن نركز على عدد أقل نسبيًا من الشركات والمنتجات التي نختارها بعناية لكي نحقق أقصى قدر من التأثير. فينبغي لنا أن نستهدف الشركات التي تؤدي دورًا واضحًا ومباشرًا في الجرائم التي ترتكبها إسرائيل بحق الفلسطينيين وانتهاك حقوق الشعوب/المجتمعات الأخرى، وحيثما وجدت إمكانية حقيقية يكون الفوز حليفنا فيها. فهذه الطريقة، نجحت حركة مقاطعة إسرائيل (BDS) في إجبار شركات مثل جي فور إس (G4S)، وفيوليا (Veolia)، وأورانج (Orange)، وبوما (Puma) وبيلزبيري (Pillsbury)، من جملة شركات أخرى، على إنهاء تواطؤها في انتهاكات حقوق الإنسان الجسيمة والجرائم التي ترتكبها إسرائيل.

إن إجبار الشركات الكبرى المتواطئة، من خلال حملات المقاطعة وسحب الاستثمارات التي تتخذ طابعًا إستراتيجيًا وتراعي السياق الذي تعمل فيه، فضلاً عما تعتمد من إستراتيجيات مدروسة تستهدف المساهمين، على إنهاء تواطؤها في نظام الأبارتهايد الإسرائيلي وجرائم الحرب التي تقترفها إسرائيل بحق الفلسطينيين، يبعث برسالة قوية للغاية إلى مئات الشركات المتواطئة الأخرى، ومفادها: «سيحزن دوركم، لذا انسحبوا قبل فوات الأوان!»

ويتيح الواقع الذي يقول إن الاقتصاد الإسرائيلي يشهد تراجعًا مطردًا، وحادثًا في بعض الأحيان، إقامة الدليل على أن ممارسة الأعمال مع إسرائيل لا تتنفي الصفة الأخلاقية والقانونية عنها فحسب، بل تعد عملاً غير مسؤول ماليًا كذلك. فقد باتت إسرائيل تتحول بسرعة إلى ما تسميه حركة المقاطعة (BDS) **«أمة الشركات المغلقة» (#ShutDownNation)**، بسبب هروب رأس المال وهجرة العقول ونضوب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع التكنولوجيا المتقدمة على نطاق واسع وفي ظل اقتصاد لا يتسم بالأمان ويفتقر إلى الاستقرار ويشهد «الانهيار» في عمومها. وعدا عن الأخلاق والقانون الدولي، يجب أن يساعدنا ذلك في حشد معظم المساهمين لمعارضة أي استثمار في إسرائيل.

وبصفتنا حركة تضم قطاعات متعددة وترتبط بحركة التحرر التي يخوضها الفلسطينيون بحركات الكفاح في سبيل العدالة العرقية وحقوق الشعوب الأصلية والعدالة الاجتماعية والعدالة بين الجنسين والعدالة المناخية، نوصي كذلك بإيلاء الأولوية لمقاطعة الشركات التي تستهدفها حملات التعبئة في حركات الكفاح الأخرى التي يخوضها المضطهدون. ونوصي باعتماد **سياسة أخلاقية للاستثمارات** أو **إجراءات عالمية تستند إلى**

حقوق الإنسان في تدقيق الاستثمارات، حيثما اقتضى الأمر، من أجل منع الاستثمارات في جميع الشركات المتواجدة في انتهاكات حقوق الإنسان في أي مكان.

معايير اختيار أهداف المقاطعة في حركة مقاطعة إسرائيل (BDS)

- (1) مستوى التواطؤ (بناءً على بحث دقيق ومقنع يثبت التواطؤ)
- (2) أوجه الالتقاء والترابط (ارتباط الهدف وتقاطعه مع الحركة بجميع محاورها)
- (3) الاعتراف بهوية الحركة وجاذبيتها لوسائل الإعلام (تساعد في الوصول إلى جمهور أوسع)
- (4) إمكانية النجاح

المبادئ العملية لحركة مقاطعة إسرائيل (BDS)

- التدرج (نهج تدريجي في بناء القوة من أجل تحقيق الأهداف النهائية)
- الاستدامة (مواصلة الانتصارات والبناء عليها بغية المضي قدماً)
- مراعاة السياق (تعديل التكتيكات لكي تتناسب بالدرجة المثلى مع السياق السياسي والثقافي)

الشركات والبنوك الإسرائيلية

تستهدف حركة مقاطعة إسرائيل (BDS) التواطؤ، دون الهوية. وعندما يتعلق الأمر بالشركات الإسرائيلية، ينطوي انعدام التواطؤ على:

- (1) الإحجام عن الضلوع في الاحتلال العسكري أو الأبارتهيد أو الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي،
- (2) والاعتراف العلني بحقوق الفلسطينيين بموجب القانون الدولي، ولا سيما حق اللاجئين في العودة إلى ديارهم وفقاً لقرار الأمم المتحدة (194).

وحسبما نعلمه، فما من شركة إسرائيلية تستوفي هذين الشرطين. وبناءً على ذلك، تدعو حركة مقاطعة إسرائيل (BDS) إلى مقاطعة جميع الشركات الإسرائيلية وسحب الاستثمارات منها، ما لم تستوف الشرطين الواردين أعلاه.

وتتمثل الأهداف الإسرائيلية التي تنصدر سلم أولوياتنا في كبريات الشركات العاملة في القطاعات العسكرية والأمنية والتكنولوجية وقطاعات الطاقة والتمويل والألماس، فضلاً عن قطاعات الزراعة والمياه والصناعات الزراعية التي تعمل على المستوى الدولي، مما يجعلها أهدافاً لحملات المقاطعة.

وفيما يلي الأهداف التي تحتل رأس سلم الأولويات في مقاطعة الشركات الدولية وممارسة الضغط عليها لدى حركة مقاطعة إسرائيل (BDS) حالياً. وقد وضعنا هذه الأهداف ضمن ثلاثة أقسام:

1- الأهداف ذات الأولوية في مقاطعة السلع الاستهلاكية – تدعو حركة مقاطعة إسرائيل (BDS) إلى مقاطعة كاملة لهذه العلامات التجارية التي اختيرت بعناية بسبب السجل الثابت لكل شركة من شركاتها في التواطؤ في نظام الأبارتهايد الإسرائيلي.

2- أهداف المقاطعة العضوية – لم تطلق حركة مقاطعة إسرائيل (BDS) حملات المقاطعة على مستوى القاعدة الشعبية، بيد أنها لا تتوانى عن مساندتها بسبب التواطؤ الفاضح لهذه العلامات التجارية في الإبادة الجماعية والأبارتهايد الذي تمارسه إسرائيل بحق الفلسطينيين.

وتستهدف حركة مقاطعة إسرائيل (BDS) التواطؤ، دون الهوية. وعندما يتعلق الأمر بالشركات الإسرائيلية، ينطوي انعدام التواطؤ على (1) الامتناع عن الضلوع في الاحتلال العسكري أو الأبارتهايد أو الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي، (2) والاعتراف العلني بحقوق الفلسطينيين بموجب القانون الدولي، ولا سيما حق اللاجئين في العودة إلى ديارهم وفقاً لقرار الأمم المتحدة (194). وحسبما نعلمه، فما من شركة إسرائيلية تستوفي هذين الشرطين. وبناءً على ذلك، تدعو الحركة إلى مقاطعة جميع الشركات الإسرائيلية وسحب الاستثمارات منها، ما لم تستوف الشرطين الواردين أعلاه.

3- أهداف الضغط – لا تكفّ حركة مقاطعة إسرائيل (BDS) عن الدعوة إلى إطلاق الحملات التي تمارس الضغط على الشركات التي تستهدفها. وهذا يشمل إنفاذ المقاطعة عند وجود بدائل معقولة، فضلاً عن التأثير في السياسات والسير في الإجراءات السلمية التي تعرقل سير العمل وممارسة الضغط على وسائل التواصل الاجتماعي والاحتكام الإستراتيجي إلى القضاء وغيره.

سحب الاستثمارات والاستبعاد من العقود

فضلاً عن أهداف المقاطعة والضغط، تُعد الأهداف المتمثلة في سحب الاستثمارات والاستبعاد من العقود (التي تتناولها ورقة مستقلة) من الأدوات لا تستغني حركة مقاطعة إسرائيل (BDS) عنها في مواجهة الشركات المتواطئة. فالحركة تمارس الضغط على الحكومات والمجالس البلدية وصناديق الاستثمار والمؤسسات (بما فيها الجامعات)، والنقابات العمالية وغيرها، من أجل استبعاد الشركات المتواطئة من عقود المشتريات والاستثمارات، وسحب الاستثمارات منها، حسبما يقتضي الأمر، ولا سيما شركات الأسلحة والشركات التكنولوجية والمؤسسات المالية. ونحن نستند، في قائمة الأولويات التي وضعناها بشأن سحب الاستثمارات (انظر أدناه)، إلى المصادر المرجعية التالية وأبحاثها أساساً، إلى جانب بعض أهدافنا الفريدة المدروسة بعناية:

- قائمة [لجنة أمريكا لخدمات الأصدقاء \(AFSC\)](#) بالشركات الضالعة في تسليح الإبادة الجماعية التي تشنها إسرائيل على غزة (#GazaGenocide).

- قاعدة بيانات [موقع مشروع التحقيق التابع للجنة أمريكا لخدمات الأصدقاء \(AFSC Investigate\)](#) للشركات التي تيسر الاحتلال.
- [قاعدة بيانات الأمم المتحدة](#) لمؤسسات الأعمال الضالعة في مشروع الاستيطان الذي تنفذه إسرائيل دون وجه قانوني.
- قاعدة بيانات [مؤسسة \(WhoProfits\)](#) للشركات التي تتربح من استمرار الاحتلال الإسرائيلي.
- قائمة [تحالف \(Don't Buy Into Occupation\)](#) للشركات الضالعة في مشروع الاستيطان الإسرائيلي غير القانوني في الأرض الفلسطينية المحتلة، والذي تستثمر المؤسسات المالية الأوروبية فيه.

1- الأهداف ذات الأولوية في مقاطعة السلع الاستهلاكية

قد تكون جميع الشركات التي تسهم أعمالها مع إسرائيل في الإبادة الجماعية المتواصلة أو نظام الأبارتهايد أو الاحتلال غير القانوني ضالعة في انتهاكات جسيمة للقانون الدولي، وتواجه بالتالي المسؤولية القانونية هي ومديروها التنفيذيون وأعضاء مجالس إدارتها. فوفقاً [لرأي أعدته خبيرة قانونية](#) بتكليف من مؤسسة الحق ومركز البحوث المعنية بالشركات المتعددة الجنسيات (SOMO)، «قد تكون الشركات أو فرادى رجال الأعمال، ممن يساعدون عن علم دولة ما في انتهاك القانون الدولي العرفي، بما يشمل من حظر ارتكاب الإبادة الجماعية، متواطئين في هذا الانتهاك.» ويصدق هذا بوجه خاص في ضوء ما قرره محكمة العدل الدولية من وجود أسباب معقولة [تحمل على الاعتقاد بأن إسرائيل ترتكب إبادة جماعية](#) في غزة، والفتوى الملزمة قانوناً والتي أصدرتها في 19 يوليو/تموز وأكدت فيها أن [الاحتلال ونظام الأبارتهايد الإسرائيلي غير قانونيين](#).

● شركة شيفرون (Chevron) (وعلامتها التجارية كالتكس (Caltex) وتكساكو ((Texaco))

شيفرون (Chevron) شركة أمريكية ومتعددة الجنسيات وتعمل في قطاع الوقود الأحفوري، وهي الشركة الرئيسية التي [تستخرج الغاز](#) الذي تدّعي إسرائيل القائمة على نظام الأبارتهايد ملكيته في شرق البحر المتوسط. وتجنّي الشركة المليارات من الإيرادات، مما يعزز الخزنة الحربية التي تملكها إسرائيل ونظامها الذي يركز على الأبارتهايد و**يزيد من تفاقم أزمة المناخ** والحصار المفروض على غزة، كما تتواطأ في حرمان الشعب الفلسطيني من حقه في السيادة على موارده الطبيعية. وتمتلك شركة شيفرون الآلاف من محطات الوقود في شتى أرجاء العالم تحت العلامات التجارية المعروفة بأسماء شيفرون (Chevron) وكالتكس (Caltex) وتكساكو (Texaco). وقد انضمت مجموعات من جميع أنحاء العالم إلى حملة «قاطعوا شيفرون (#BoycottChevron)». للمزيد من الموارد، يرجى زيارة الموقع boycottchevron.info.

● شركة إنتل (Intel)

في ديسمبر/كانون الأول 2023، وفي خضم الإبادة الجماعية التي تقترفها إسرائيل في غزة، أعلنت شركة إنتل (Intel) أنها تنوي استثمار مبلغ قيمته 25 مليار دولار في إسرائيل القائمة على الأبارتهايد. وفي يونيو/تموز 2024، وبفضل الضغط الذي مارسته حركة مقاطعة إسرائيل (BDS) على مدى فترة طويلة واستجابة للمخاطر المالية المترتبة على الاستثمار في «أمة الشركات المغلقة» ([ShutDownNation#](#))، عدلت الشركة العلاقة عن هذا المشروع، وذلك حسبما ورد في مصادر إعلامية مالية إسرائيلية. وكانت شركة إنتل، وعلى مدى عقود، أكبر مستثمر دولي في إسرائيل المؤسسة على الأبارتهايد، ويقع مصنعها في «كريات غات»، حيث يقام على أراضٍ ضمن حدود قرية عراق المنشية الفلسطينية، التي تعرضت للتطهير العرقي وسُويت بالأرض وحلت المستوطنة الإسرائيلية الحالية محلها. وما زالت الشركة إنتل متواطئة إلى حد بعيد في دعم الخزنة الحربية التي ترفد الإبادة الجماعية التي ترتكبها إسرائيل. ولهذا السبب، تستمر حملة «قاطعوا إنتل» ([BoycottIntel campaign#](#)).

● شركة ديل (DELL)

تورّد شركة ديل تكنولوجيز (Dell Technologies) الخوادم وتقدم خدمات الصيانة وما يتصل بها من معدات للجيش الإسرائيلي بموجب عقد أبرمته في سنة 2023 وقيمته 150 مليون دولار بتمويل من المساعدات الخارجية الأمريكية. وتلتزم شركة ديل بدعم التطهير العرقي المتواصل الذي يستهدف الفلسطينيين الأصليين من خلال ما تجريه من أنشطة البحث والتطوير في حديقة الأمن السيبراني بإسرائيل، والتي تسعى إلى تعزيز المستعمرات غير القانونية في النقب وتهجير التجمعات السكانية البدوية الفلسطينية منه. وبعد شهر واحد من بداية الإبادة الجماعية التي ترتكبها إسرائيل في غزة، تبرع مايكل ديل، مؤسس الشركة ومديرها، بأسهم بلغت قيمتها 350 مليون دولار لإسرائيل، وهو ما يرسخ دعائم الشراكة على صعيد ارتكاب الإبادة الجماعية بين إسرائيل وشركة ديل تكنولوجيز.

● شركة سيمنز (Siemens)

تُعَدّ شركة سيمنز (Siemens) الألمانية المقاول الرئيسي الذي يتعهد مشروع الربط الكهربائي بين أوروبا وآسيا، وهو كابل كهربائي يمتد تحت البحر ومن المقرر أن يربط المستعمرات الإسرائيلية غير القانونية في الأرض الفلسطينية المحتلة بأوروبا. وتباع الأجهزة الكهربائية التي تحمل العلامة التجارية لهذه الشركة في شتى أرجاء العالم.

● شركة هيوليت باكارد (HP)

تعد شركة هيوليت باكارد (HP)، بما فيها شركة هيوليت باكارد إنتربرايز (HPE) وشركة إتش بي للتكنولوجيا (HP Inc)، من الكيانات الرئيسية التي تيسر استمرار الاحتلال الإسرائيلي. فهذه الشركة تؤمّن، من خلال الشراكات التي تعقدها مع الحكومة والجيش والسجون والشرطة في إسرائيل، الدعم التكنولوجي واللوجستي الذي يكتسي أهمية بالغة في تيسير ارتكاب جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، بما فيها إقامة المستعمرات غير القانونية ونظام الأبارتهايد في الأرض الفلسطينية المحتلة. وتُدعم شركة

هيوليت باكارد إنتربرايز (HPE) سلطة السكان والهجرة الإسرائيلية، التي تشكل ركيزة أساسية من ركائز نظام الأبارتهايد، بما تقدمه لها من التكنولوجيا لقواعد البيانات وأنظمة تكنولوجيا المعلومات فيها. وتقدم شركة إتش بي للتكنولوجيا (HP Inc) (الولايات المتحدة) خدماتها لمكاتب قادة الإبادة الجماعية، ورئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو ووزير المالية سموتريتش.

● شركة كارفور (Carrefour)

شركة كارفور، المتعددة الجنسيات والمتخصصة في مجال البيع بالتجزئة ومقرها فرنسا، ضالعة في جرائم الحرب التي يرتكبها النظام الإسرائيلي الذي يفرض الاستعمار الاستيطاني والأبارتهايد على الشعب الفلسطيني. وقد استهل هذا التواطؤ بإعلان المجموعة الفرنسية عن إبرام اتفاقية امتياز مع شركة إلكتروا للمنتجات الاستهلاكية (Electra Consumer Products) وشركتها الفرعية المتخصصة في البيع بالتجزئة بينوت بيتان (Yenot Bitan)، وكلتاهما تنشط في مشروع الاستعمار الإسرائيلي غير القانوني. وفي أثناء عدوان الإبادة الجماعية الذي تشنه إسرائيل على الفلسطينيين في غزة، تقدم شركة كارفور إسرائيل (Carrefour-Israel) [الدعم للجند الإسرائيليين](#)، إذ تشارك في هذه الإبادة الجماعية التي لا تزال فصولها تتكشف بتقديم هدايا في طرود شخصية لهؤلاء الجنود. كما تشير الأدلة إلى وجود فرع واحد على الأقل [يحمل علامة كارفور التجارية](#) في إحدى المستعمرات غير القانونية في الأرض الفلسطينية المحتلة.

وازداد تواطؤ شركة كارفور-إسرائيل سوءاً منذ إطلاقها. وتعد شركة إلكتروا للبيع بالتجزئة المحدودة (Electra Retail Ltd)، وهي شركة تابعة لشركة إلكتروا للمنتجات الاستهلاكية، شراكة مع بنك هبوعليم الإسرائيلي، [المدرج](#) في قاعدة بيانات الأمم المتحدة بسبب ضلوعه في مشروع الاستعمار الإسرائيلي الذي تنتفي الصفة القانونية عنه. كما تلقت كارفور قروضاً من [أربعة من كبريات البنوك الإسرائيلية المتواطئة](#)، وأقامت [شراكة](#) مع ست شركات ناشئة إسرائيلية متواطئة في قطاع التكنولوجيا المتقدمة للعمل معها في مجالات الذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني وغيرهما.

● أكسا (AXA)

تملك شركة التأمين العملاقة أكسا (AXA) الفرنسية استثمارات قيمتها 150.43 مليون دولار – 78.87 مليون دولار في الأسهم و71.56 مليون دولار في السندات – في 11 شركة تُمدّ إسرائيل بالأسلحة في خلال الإبادة الجماعية التي تقتربها في غزة، بما فيها بوينغ (Boeing) وجنرال ديناميكس (General Dynamics). وترتبط أسلحة هاتين الشركتين [ارتباطاً مباشراً](#) بالهجمات الإسرائيلية على الفلسطينيين في غزة، بما شملته من جرائم القتل الجماعي، كقصف مخيم تل السلطان للاجئين في [رفح](#) في 26 مايو/أيار، وقصف الفلسطينيين الذين كانوا يلتمسون المأوى في 10 سبتمبر/أيلول في [المواصي](#)، التي صنفتها إسرائيل «منطقة آمنة».

ديزني + (+Disney)

ألغوا اشتراكاتكم في قنوات ديزني + (+Disney) أو لا تسجلوا فيها! فشركة ديزني وشركتها التابعة [مارفل \(Marvel\)](#) ضالعتان في تمجيد النظام الإسرائيلي القائم على ممارسة الإبادة الجماعية والأبارتهايد بحق الفلسطينيين الأصليين. ويؤدي دور البطولة في فيلم [\(Captain America: Brave New World\)](#) وفيلم ديزني [\(Snow White\)](#)، اللذين أنتجتتهما شركة مارفل، الممثلتان شيرا هاس وغال غادوت، اللتان تضطلعان وعلى نحو ينم عن الوعي الكامل ولا يقبل الدحض، بأدوار بوصفهما سفيرتين ثقافيتين لإسرائيل، وهو ما يرسخ مساعي الدعاية التي تسوقها إسرائيل القائمة على الإبادة الجماعية. وفي فيلم [\(Captain America\)](#)، تعيد شركتا مارفل وديزني إحياء شخصية روث بات-سيراف العنصرية، التي تنطوي قصتها على عملها مع جهاز الموساد على مدى عقود. وبذلك، تعد شركة ديزني + ضالعة بوضوح في تيسير الإبادة الجماعية التي تقترفها من خلال [نزع الصفة الإنسانية عن الفلسطينيين](#).

• صودا ستريم (SodaStream)

صودا ستريم (SodaStream) شركة إسرائيلية [ضالعة في سياسة إسرائيل التي ترمي إلى تهجير المواطنين البدو الفلسطينيين الأصليين](#) في النقب داخل إسرائيل اليوم، ولها تاريخ طويل في ممارسة التمييز العنصري بحق العمال الفلسطينيين.

• ري/ماكس (RE/MAX)

تعمل شركة ري/ماكس (RE/MAX) (الولايات المتحدة) [في تسويق لعقارات وبيعها في المستعمرات الإسرائيلية](#) المقامة دون وجه قانوني على الأراضي الفلسطينية المسروقة، مما يمكّن إسرائيل من استعمار الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية.

• المنتجات الزراعية الإسرائيلية وغيرها من المنتجات في محلات السوبرماركت لديكم

[قاطعوا المنتجات الزراعية](#) الإسرائيلية في محلات السوبرماركت لديكم وطالبوا بإزالتها عن الرفوف. فغالبًا ما تشمل المنتجات الإسرائيلية من الفواكه والخضروات والنبيد، والتي توسم على نحو مضلل بأنها «منتجات إسرائيلية»، منتجات من المستعمرات غير القانونية المقامة على أراضي فلسطينية مسروقة، وذلك عدا عن كونها تشكل جزءًا من التجارة التي ترفد اقتصاد إسرائيل القائمة على الأبارتهايد. ومعظم الشركات الإسرائيلية التي تصدر هذه المنتجات متواطئة في نظام الاحتلال غير القانوني والأبارتهايد. ولا تميز الشركات الإسرائيلية بين منتجات إسرائيل والمستعمرات، ولا يميزها المستهلكون كذلك.

2- أهداف المقاطعة العضوية على مستوى القاعدة الشعبية

تُستهدف هذه الشركات في بعض البلدان في حملات المقاطعة العضوية على مستوى القاعدة الشعبية، وهي حملات لم تطلقها حركة مقاطعة إسرائيل (BDS). وتدعم الحركة هذه الحملات لأن تلك الشركات أو

فروعها أو وكلائها في إسرائيل يبدون دعمهم المعلن لإسرائيل القائمة على الأبارتهايد أو يقدمون تبرعات سخية للجيش الإسرائيلي في أثناء الإبادة الجماعية الراهنة أو يضطلعون بالأمرين معاً:

- ماكدونالدز (McDonald's)
- كوكاكولا (Coca Cola)
- برجر كينج (Burger King)
- بابا جونز (Papa John's)
- بيتزا هت (Pizza Hut)
- ويكس (WIX)

3- أهداف الضغط

لا تكفّ حركة مقاطعة إسرائيل (BDS) عن الدعوة إلى إطلاق الحملات التي تمارس الضغط على الشركات التي تستهدفها. وهذا يشمل المقاطعة عند وجود بدائل معقولة، فضلاً عن التأثير في السياسات والإجراءات السلمية التي تعرقل سير العمل وممارسة الضغط على وسائل التواصل الاجتماعي والاحتكام الإستراتيجي إلى القضاء وغيره.

• شركتا جوجل (Google) وأمازون (Amazon) (الولايات المتحدة)

يوفر مشروع نيمبوس (Project Nimbus)، وهو [عقد مشترك قيمته 1.22 مليار دولار](#) بين شركتي جوجل وأمازون ووُقّع في سنة 2021، البنية التحتية للحوسبة السحابية والذكاء الاصطناعي وغيره من الخدمات التقنية للحكومة الإسرائيلية والجيش الإسرائيلي. ويتيح المشروع منصة للجيش الإسرائيلي لتشغيل برامج الذكاء الاصطناعي التي تسبب أضراراً قاتلة، كبرنامج [لافندر \(Lavender\)](#) و [جوسبل \(Gospel\)](#)، وهي برامج محورية في الإبادة الجماعية التي تدور رحاها في غزة.

في أبريل/نيسان 2024، وبعد أشهر من الحكم الذي قضت فيه محكمة العدل الدولية بوجود أسباب معقولة تحمل على الاعتقاد بأن إسرائيل [ترتكب إبادة جماعية](#) في غزة، وقّعت شركة جوجل عقداً جديداً مع جيش الاحتلال الإسرائيلي يسمح لوحده بالوصول إلى تقنيات الأتمتة وخدمات البيانات والذكاء الاصطناعي التي توفرها الشركة. وتُعد [شركتا أمازون وجوجل متواطئتين بصورة مباشرة في نظام الاضطهاد الإسرائيلي](#) [بأكمله](#)، بما يشمل من نظام الأبارتهايد والإبادة الجماعية المتواصلة في غزة، وذلك من خلال رفد نظام الأبارتهايد الإسرائيلي [بالتقنيات الحيوية](#).

استخدموا بدائل عن أمازون إذا تسنى لكم ذلك. واطلبوا المنتجات من الشركات مباشرة بدلاً من استخدام شركة أمازون. قاطعوا منتجات شركة أمازون، مثل [كاميرات \(Ring\)](#)، وهي شركة تابعة لها وتتعاون مع الشرطة الأمريكية باستخدام [تقنية أمازون للتعرف على الوجوه](#)، وهي تقنية تُستخدم في مراقبة الفلسطينيين.

● شركات بوكينغ (Booking) / إير بي إن بي (Airbnb) / إكسبيديا (Expedia)

شركات خدمات السفر الثلاث هذه مدرجة في قاعدة بيانات الأمم المتحدة لمؤسسات الأعمال الضالعة في مشروع الاستعمار الاستيطاني الذي تنفذه إسرائيل دون وجه قانوني. فشركات إير بي إن بي (الولايات المتحدة) وبوكينغ هولدينغز (هولندا) وإكسبيديا (الولايات المتحدة) تؤجر العقارات في المستعمرات الإسرائيلية غير القانونية المقامة على الأراضي الفلسطينية المسروقة.

● شركة تيفا للصناعات الدوائية (Teva Pharmaceutical Industries)

تعد تيفا إحدى شركات الصناعات الدوائية في إسرائيل ومن أكبر الشركات التي تصنع الأدوية الجنيسة في العالم. وتدعم الشركة الإبادة الجماعية التي ترتكبها إسرائيل وما زلت فصولها تتكشف منذ أكتوبر/تشرين الأول 2023، كما استفادت من الاحتلال الإسرائيلي الجاثم دون وجه قانوني على الأراضي الفلسطينية طيلة عقود، مما أتاح لها استغلال السوق الفلسطيني المقيد استغلالاً غير قانوني. وتتوفر الآن بدائل للأدوية الجنيسة في معظم الدول على نحو يفوق ما كان متاحاً فيما مضى.